



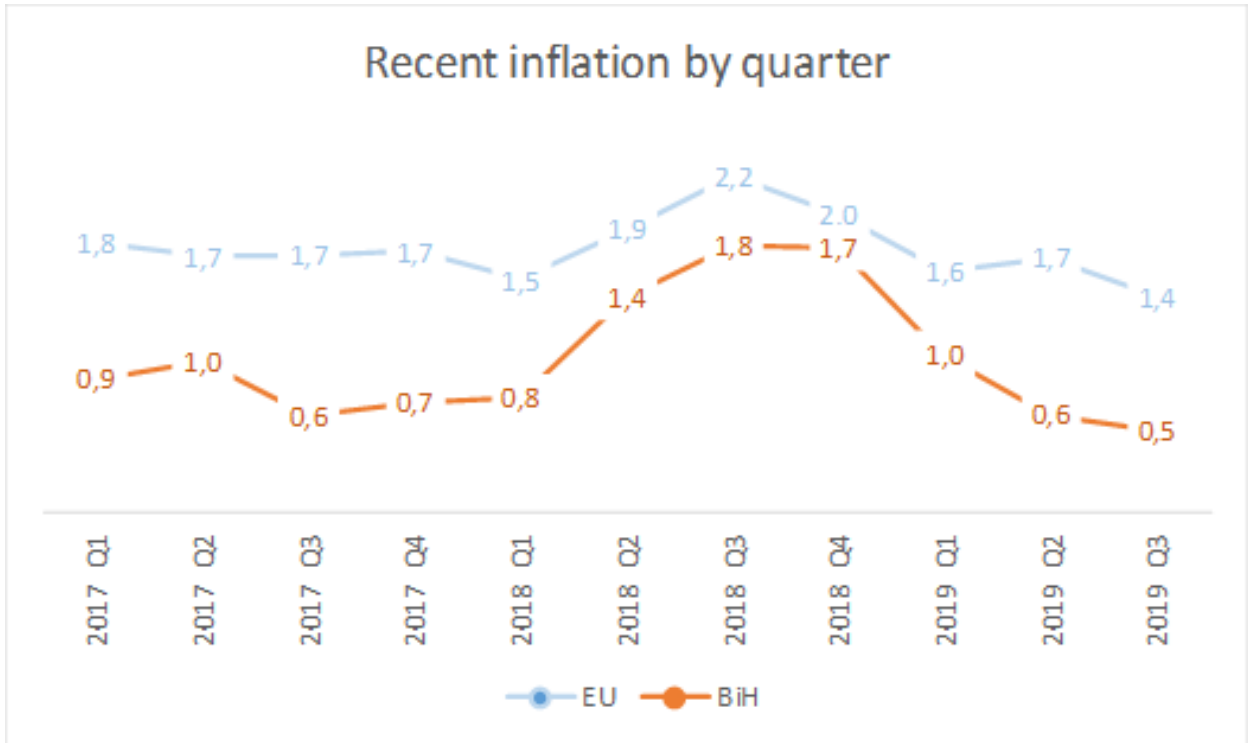
## تقرير حول معدل التضخم في البوسنة والهرسك خلال الفترة من

يناير - يوليو 2019م.

تميزت الأشهر السبعة من عام 2019 بتباطؤ كبير في التضخم بنسبة 0.8% فقط من المعدل مقارنة بالمعدل السابق في عام 2018، والبالغ 1.4%.

بعد أعلى معدل وصل له التضخم في السنوات الست الأخيرة بنسبة 1.8% في الربع الثالث من عام 2018، انخفض التضخم بشكل حاد إلى 1% في وقت مبكر من الربع الأول من عام 2019. وأعقب ذلك انخفاض آخر في المعدل إلى 0.6% فقط في الربع الثاني، و0.5% في يوليو. وبذلك بدأ الاقتصاد في البوسنة والهرسك للأسف يقترب من منطقة خطر الانكماش، والتي قضى فيها أربع سنوات خلال 2016-2013.

الرسم البياني 1: التضخم الأخير الفصلي



المصدر: يوروستات ووكالة الإحصاء في البوسنة والهرسك



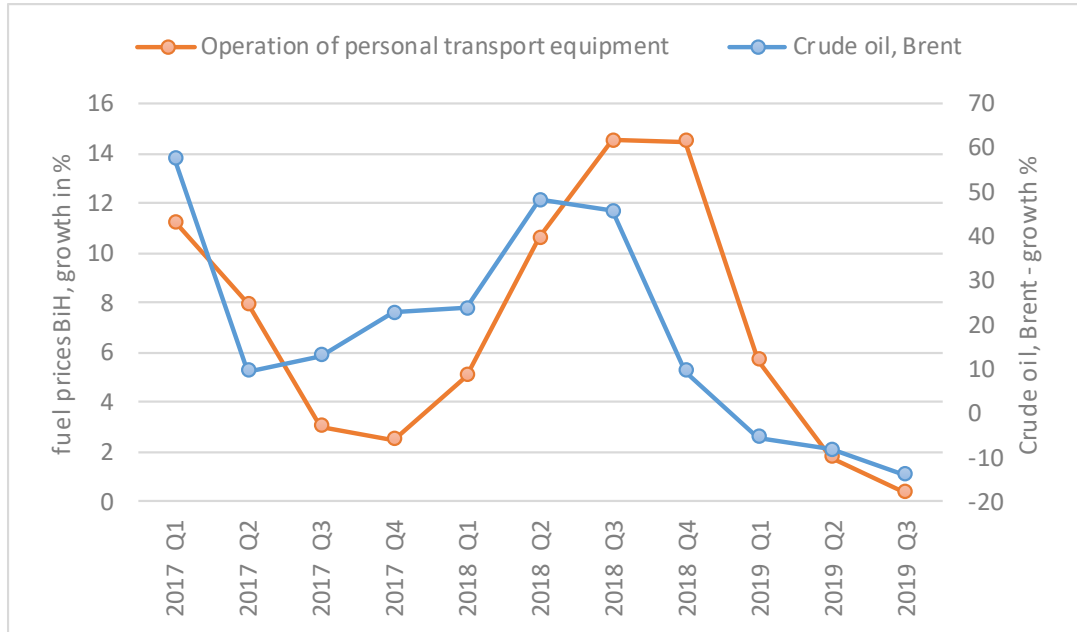
بالرغم من عدم وجود دليل أكيد على أن الانكماش كان قد هدد النمو الاقتصادي للبوسنة والهرسك في الفترة السابقة، إلا أن هذه المخاطر تحتاج لرعاية خاصة.

ان أكثر من نصف إنتاج الصناعات التحويلية في البوسنة والهرسك يتم تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعتبر من الأمور الإيجابية للاقتصاد البوسني، وذلك بسبب عدم انخفاض أسعارها الاستهلاكية.

إن انخفاض الأسعار الاستهلاكية في البوسنة والهرسك أدى إلى زيادة الدخل بشكل عام وزيادة القوة الشرائية للأجور، بالإضافة إلى أن انخفاض نسبة البطالة تسببت في دعم نمو الاستهلاك الخاص، ولكن خطر الانكماش قد يؤدي مباشرة إلى الركود إذا هدد هذا الانكماش أسعار المنتجين.

إن السبب الرئيسي لانخفاض التضخم في عام 2019 هو انخفاض أسعار النفط الخام العالمية (برنت Brent) بنسبة 6.9 % خلال الأشهر السبعة الأولى في عام 2019، مقابل زيادتها القوية بنسبة 30% في عام 2018، ونتيجة لذلك انخفضت الزيادة الحادة في أسعار النقل في البوسنة والهرسك من 8.9% في عام 2018 إلى 2.5% فقط في الأشهر السبعة الأولى من عام 2019، حيث أن النقل يمثل ما يقارب من 13 % من مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ويمثل استخدام المركبات الشخصية ثلاثة أرباع ذلك.

الرسم البياني عمليات ووسائل النقل الخاص



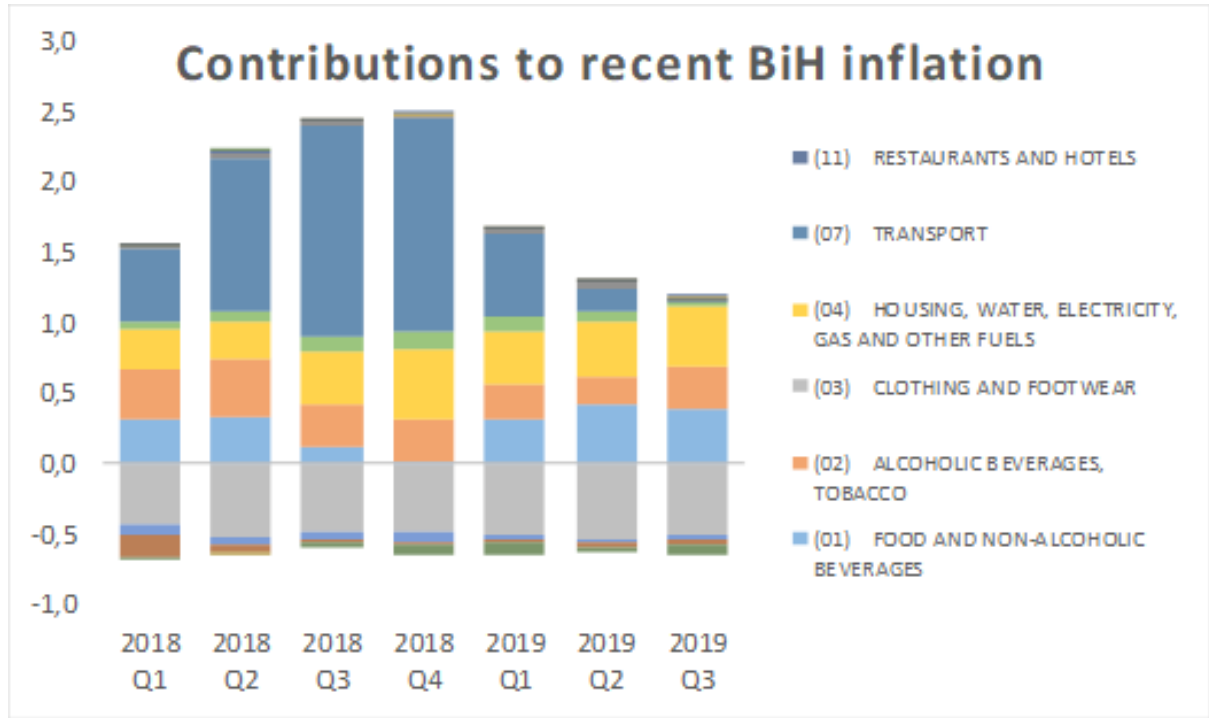
المصدر: صندوق النقد الدولي ووكالة الإحصاء في البوسنة والهرسك



يوضح الرسم البياني التالي أن الانخفاض الحاد في مساهمات النقل أدى إلى انخفاض حاد في التضخم عام 2019، تم تعويضه جزئياً عن طريق استهلاك المواد الغذائية، حيث ارتفعت أسعارها من 0.8%، في عام 2018 إلى 1.4 % في عام 2019.

يقع على عاتق المواد الغذائية أكبر نسبة من مؤشر متوسط أسعار المستهلك في البوسنة والهرسك، ما يقارب الثلث، أي أكثر من ضعف متوسط سلة المستهلك في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فقد كانت أسعار الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أكبر المساهمات في التضخم في عام 2019.

الرسم البياني 2: المساهمات في التضخم الأخير في البوسنة والهرسك



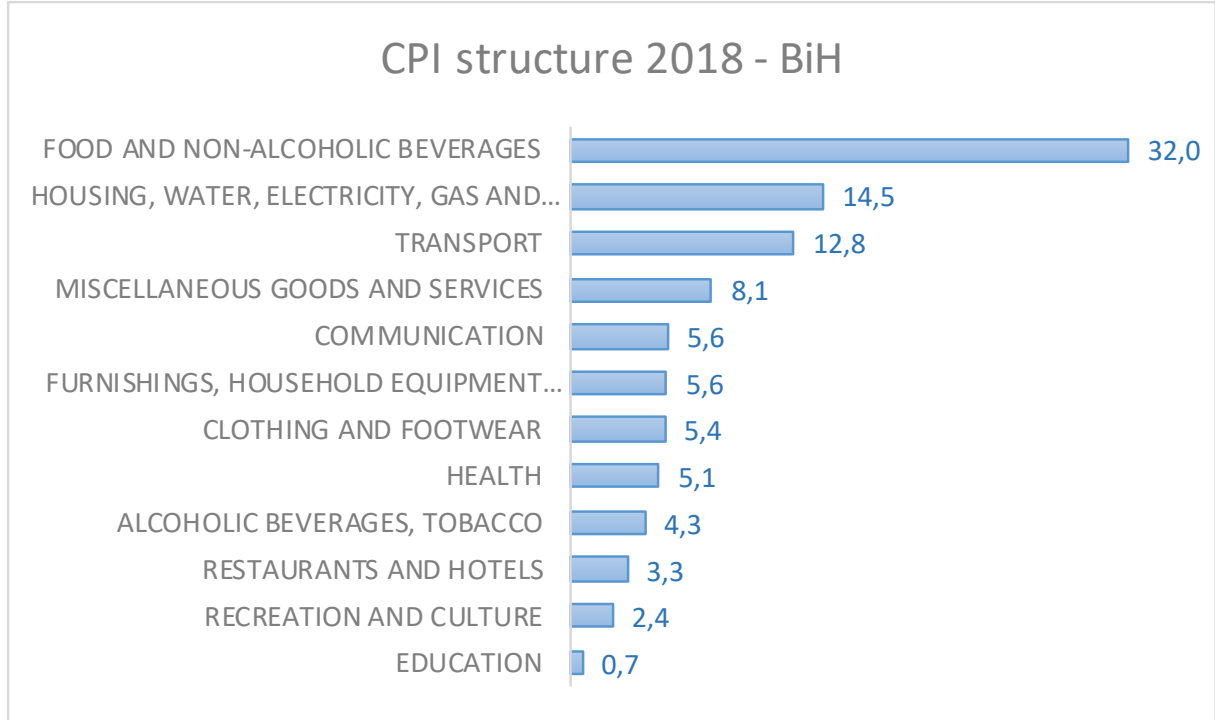
المصدر: وكالة الإحصاء في البوسنة والهرسك

المثير للاهتمام أن المساهمة السلبية لاستهلاك الملابس والأحذية تقلل من التضخم بنحو نصف نقطة مئوية كل عام تقريباً، ومن الصعب إيجاد تفسير معقول لذلك، ولا يعكس هذا بشكل عام التطورات في البلدان الأخرى. فعلى الأرجح أن هذه المساهمة السلبية ترجع لمشاكل في طريقة التعامل مع البيانات الإحصائية لأسعار تلك المواد، مما يشير إلى التقليل من معدل التضخم الرسمي.



نظراً للمساهمة العالية للواردات في الناتج المحلي الإجمالي (60%)، فإننا نستنتج أن البوسنة والهرسك تستورد التضخم من الخارج، وبشكل أساسي من الاتحاد الأوروبي. يعمل البنك المركزي بشكل صارم وفقاً لمبدأ "مجلس العملة"، ولا يمتلك القدرة على التأثير على التضخم عن طريق التلاعب بالعرض النقدي. في الواقع يمكن القول أن السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي تؤثر بشكل غير مباشر على تطورات الأسعار في البوسنة والهرسك وهذا موضح في الرسم البياني التالي، حيث يوضح أن التضخم في البوسنة والهرسك يتبع إلى حد كبير التضخم في الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني 3: هيكل مؤشر أسعار المستهلك



المصدر: وكالة الإحصاء في البوسنة والهرسك